

البنك عقد مؤتمر المستثمرين لاستعراض نتائج النصف الأول من 2024

سامي محفوظ: «الخليج» يواصل أداءه التشغيلي القوي.. وواثقون بإمكاناتنا مستقبلاً



د. فادي تشارالينور



سامي محفوظ

عقد بنك الخليج يوم الأربعاء 31 يوليو 2024 مؤتمراً للمستثمرين، لاستعراض ومناقشة الأداء المالي للبنك للنصف الأول من العام 2024. وقد تم تنظيم المؤتمر من قبل «EFG Hermes» وقدمه كل من: نائب الرئيس التنفيذي لبنك الخليج سامي محفوظ، ورئيس المدراء الماليين ديفيد تشالينور، وأدار الحوار يوسف ديب من فريق علاقات المستثمرين في بنك الخليج. وفي هذا السياق، استعرض نائب الرئيس التنفيذي لبنك الخليج سامي محفوظ، بعض النقاط المتعلقة بالبيئة التشغيلية في بنك الخليج للنصف الأول من العام 2024، حيث قال: «بينما نخوض العام 2024، نشهد تطورات اقتصادية مهمة على الصعيدين العالمي والمحلي. فعلى الصعيد العالمي، يظهر الاقتصاد العالمي علامات المرونة مع زيادة الاستقرار في الأسواق المالية، وتحسن ثقة المستهلك، والارتفاع التدريجي في أنشطة التجارة الدولية». وبالإضافة إلى ذلك، فإن توقع تحركات أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي هو عامل رئيسي له آثار مهمة على تكاليف الاقتراض وقرارات الاستثمار ومسارات النمو الاقتصادي العالمي. وعلى الصعيد المحلي، يستفيد الاقتصاد الكويتي من الاستقرار النسبي في أسعار النفط عند المستويات الحالية، مدعوماً بالمبادرات الحكومية المستمرة التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز النمو المستدام. وأضاف محفوظ: «واصلنا تقديم أداء تشغيلي قوي، مدعوماً بالنمو الراسخ

الاندماج مع «بوبيان» والتحول لبنك متوافق مع الشريعة

من خلال عملية اندماج كلا البنكين، بحيث يتم خلق كيان مصرفي واحد متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، تم عرض المقترح المنعقد بتاريخ 30 يوليو 2024، حيث وافق المجلس على هذا المقترح وأعطى توجيهاته إلى بنك متوافق مع الشريعة الإسلامية، لقد أعلن في 11 يونيو 2024 أن مجلس إدارة البنك طلب التعاقد مع مستشار دولي لإجراء دراسة جدوى بشأن التحويل المحتمل لبنك الخليج للعمل وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية. وتابع بالقول: «حصل البنك على دعم المانعة من بنك الكويت المركزي على تكليف أحد المستشارين العالميين لإجراء هذه الدراسة، ونحن كبكنا نستكشف دائماً مجالات النمو سواء كان ذلك نموًا عضوياً أو غير عضوي، لتتوسع منتجاتنا وخدماتنا، وتلبية احتياجات شريحة أوسع من السوق، وتعزيز مركزنا التنافسي». وأضاف: «فيما يتعلق بإفصاح كل من بنك الخليج وبنك بوبيان حول تقديم مقترح بشأن فرصة استراتيجية للنمو والتوسع

إلى الدخل، فقد انخفضت إلى 45,7٪ للنصف الأول بالمقارنة بالعام الماضي عند 46,5٪». وعندما سئل عن العوامل الدافعة لنمو محفظة القروض خلال الربع الثاني من عام 2024، قال تشالينور: «شاهدنا في الربع الثاني نمواً قوياً آخر في القروض. حيث نما إجمالي القروض والسلف 142 مليون دينار في الربع الثاني بعد ربع أول قوي، حيث حققنا نموًا بمقدار 177 مليون دينار. وبذلك يصل نمو القروض منذ بداية العام حتى النصف الأول إلى 5,8٪. وهذا يقارن بشكل إيجابي للغاية بنمو القروض لعام 2023 والذي كان 1,2٪». وأضاف: «مستقبلاً، أتوقع أن يكون نمو القروض في النصف الثاني أبطأ من النصف الأول للعام، مدعوماً بالنمو في قطاع الشركات، مع التركيز بشكل أكبر على الإقراض في السوق المحلي».

الثاني، بلغ صافي هامش الفائدة 215 نقطة أساس، وهو ما يمثل زيادة بمقدار نقطة أساس واحدة مقارنة بالربع الأول. وبالنسبة للنصف الأول، كان الهامش 214 نقطة أساس وهو أعلى بـ 3 نقاط من العام الماضي». وأضاف: «وفيما يتعلق بالتوقعات، لا يزال السوق المحلي يتمتع بمستويات سيولة جيدة، لذلك قد نشهد مزيداً من الانخفاض في تكلفة الأموال في الربع الثالث، وعلى الرغم من ذلك ما زلت أتوقع أن يظل الهامش الإجمالي حول المستويات الحالية على المدى القصير». وفيما يتعلق بالمصرفيات التشغيلية، قال تشالينور: «تمكنا من إحكام السيطرة على نمو مصاريف التشغيل في نطاق ضيق خلال النصف الأول بنسبة 3٪ فقط، وهي نسبة منخفضة للغاية مقارنة بالبنوك الأخرى في القطاع، وعندما نرى نسبة التكلفة

ومقاييس المركز المالي السليمة، وما زلنا نواجه رياحاً معاكسة مع تكاليف الائتمان لدينا مما أدى إلى انخفاض نمو صافي أرباحنا خلال النصف الأول من العام مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، ولكننا لا نزال واثقين من هذه التغيرات الأساسية التشغيلية ونحويل فروعنا إلى مراكز علاقات وخبرة للعملاء نهدف إلى توفير تجارب مصرفية شخصية وسلسلة لهم». وأضاف: «نرى هذا الإنجاز قدرتنا التشغيلية ويؤكد رباحاً معاكسة مع تكاليف الائتمان لدينا مما أدى إلى انخفاض نمو صافي أرباحنا خلال النصف الأول من العام مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، ولكننا لا نزال واثقين من هذه التغيرات الأساسية التشغيلية ونحويل فروعنا إلى مراكز علاقات وخبرة للعملاء نهدف إلى توفير تجارب مصرفية شخصية وسلسلة لهم».

هامش الربح

وحول هامش الربح ما مدى تأثير هامش البنك بانخفاض الأسعار المرجعية، قال رئيس المديرين الماليين في بنك الخليج ديفيد تشالينور: «لقد أقصصنا في البيانات المالية للعام 2023 أن لكل 25 نقطة أساس يقابلها 2,2 مليون دينار تغير في هامش الربح المفترضين تغيرات موازية على جانبي الميزانية العمومية. وبالنسبة للربح

المركزي الأمريكي سيعدل سياسته النقدية حال استمر تحسن البيانات في الفترة القادمة

«الوطني»: خفض «الفيدرالي» للفائدة في سبتمبر المقبل.. ليس مستبعداً



قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي قرر الإبقاء على سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية دون تغيير عند 5,50٪ في اجتماعه الأخير الذي عقد يوم الأربعاء الماضي، حيث يتسق هذا القرار مع تسعير السوق. وألقى رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول بياناً ذكر فيه أن الاقتصاد قد تحسن في الربع الثاني من العام، مؤكداً أن الاحتياطي الفيدرالي سيعدل السياسة النقدية إذا استمر تحسن البيانات خلال الفترة القادمة بصورة مستدامة، خاصة على صعيد التضخم. وفسرت الأسواق البيان باعتباره إشارة إلى أن خفض سعر الفائدة في سبتمبر ليس مستبعداً، مع توقع خفضها بنحو 27,9 نقطة أساس وفقاً لتسعير الأسواق في الوقت الحالي، ويأتي القرار بعد ظهور بيانات العمل التي تشير إلى تراجع الوظائف غير الزراعية لتصل إلى نحو 122 ألف وظيفة مقابل 155 ألف وظيفة في الشهر السابق. وسجلت ثقة المستهلك الأميركي ارتفاعاً هامشياً في يوليو 2024. إذ ارتفع مؤشر ثقة المستهلك الصادر عن «كونفرنس بورد» إلى 100,3 نقطة في يوليو الماضي، مقابل 97,8 نقطة في يونيو، وانخفض مؤشر الوضع الحالي، الذي يعكس آراء المستهلكين بشأن ظروف العمل وسوق العمل الحالية، إلى 133,6 نقطة مقابل 135,3 نقطة في السابق. وفي المقابل، تحسن مؤشر التوقعات، الذي يقيس توقعات المستهلكين على المدى القصير للدخل والأعمال وظروف سوق العمل، إلى 78,2 نقطة مقابل 72,8 نقطة في يونيو. وعلى الرغم من هذا التحسن، فإنه ما يزال دون حاجز 80 نقطة، ما يشير غالباً إلى إمكانية مواجهة تحديات اقتصادية في المستقبل. ظل عدد فرص العمل في الولايات المتحدة ثابتاً عند 8,2

ملايين وظيفة، بمعدل يصل إلى نسبة 4,9٪. ولم يطرأ أي تغير يذكر على عدد التعيينات التي ظلت مستقرة عند 5,3 ملايين وظيفة، في حين استقر إجمالي حالات مغادرة العمل عند 5,1 ملايين حالة، من ضمنها 3,3 ملايين استقالة، ما يشير إلى وصول معدل الاستقالات إلى نسبة 2,1٪. وتشير البيانات إلى استقرار سوق العمل، مع توافر فرص عمل، وتعيينات، ومغادرة العمل بوتيرة ثابتة في معظم القطاعات، فيما زادت فرص العمل بخدمات الإقامة والطعام بمقدار 120 ألف وظيفة وفي حكومات الولايات والحكومات المحلية بـ 94 ألف وظيفة، إلا أنها انخفضت في قطاع تصنيع السلع المعمرة بمقدار 88 ألف وظيفة وفي الحكومة الفيدرالية بمقدار 62 ألف وظيفة. وجاءت قراءة مؤشر مديري المشتريات الصادر عن معهد إدارة التوريدات، الذي يعتبر المؤشر الرئيسي لنشاط قطاع التصنيع، عند أدنى مستوياتها المسجلة في ثمانية أشهر، إذ وصلت إلى 46,8 نقطة مقابل التوقعات التي رجحت وصولها إلى 48,8 نقطة. ويعزى هذا الانخفاض في المقام الأول إلى تراجع الطلبات الجديدة، إلا أن خبراء أصدروا تحذيرات من أن هذا الانكماش قد يعطي صورة مبالغا فيها لتقدير الوضع العام للقطاع، حيث ارتفع إنتاج المصانع خلال

تعلن شركة إدارة المرافق العمومية

عن طرح المناقصة رقم (09/أ.م.ع/08/2024)

بخصوص القيام بأعمال إنشاء وإنجاز وصيانة

شبكة نظام مكافحة وإنذار الحريق بموقع

المرافق التخزينية بمنطقة ميناء عبد الله

PUMC
المرافق العمومية
SINCE 1982

وذلك سيكون الطرح اعتباراً من يوم الأحد الموافق 2024/08/04، طبقاً للشروط والمواصفات الخاصة والعامّة الواردة في وثائق المناقصة ويمكن الحصول عليها من مقر الشركة الكائن في (الكويت - ش. المعري متفرع من ش. الخليج العربي - موقف الأحمدية المتعدد - الدور الرابع)، مقابل رسم قدره (1,000 د.ك) (فقط الف دينار كويتي لا غير) غير قابل للرد.

تعاد الوثائق بعد تعبئتها وختمها ومرفق بداخلها المستندات المطلوبة والكفالة الأولية بمبلغ وقدره (30,000 د.ك) (فقط ثلاثون ألفاً دينار كويتي لا غير) بشيك مصدق أو خطاب ضمان بنكي بذات القيمة، ولا يلتفت إلى العطاءات غير المصوبة بهذا التأمين حتى وإن كانت مطابقة للمواصفات وتورد الوثائق في مظاروف رسمي ويختم بالشمع الأحمر ويوضع بصندوق الشركة.

وسيكون آخر موعد لتقديم العطاءات يوم الخميس الموافق 2024/08/29 الساعة العاشرة صباحاً.

علماً بأنه سيتم عقد اجتماع تمهيدي يوم الأحد الموافق 2024/08/11 الساعة العاشرة صباحاً بمقر الشركة.

وتقتصر هذه المناقصة على الشركات والمؤسسات المتخصصة ذو خبرة في هذه الأعمال ولديها ترخيص ساري المفعول وتكون مصنفة درجة أولى أو ثانية أو الثالثة من قبل قوة الإطفاء العام لنظام مكافحة الحريق والإنذار مع وجوب تقديم أوراق ومستندات الشركة / المؤسسة (عقد التأسيس - الرخصة - اعتمادات التوقيع - ترخيص قوة الإطفاء ساري المفعول ... إلخ) متضمنة الخبرات السابقة عند تقديم العطاء طبقاً للمتطلبات المذكورة في الشروط العامة للممارسة، مع وجوب تقديم ما يفيد التزامها بقانون دعم العمالة الوطنية.

للاستفسار والاستيضاح يتم الإرسال على البريد الإلكتروني

real.estate@pumc.com.kw

من تاريخ طرح المناقصة وبحد أقصى

يوم الأحد الموافق 2024/08/18



Public Utilities Management Company

شركة إدارة المرافق العمومية

www.pumc.com.kw